

## السيوطي فقيهاً

محمد الرحيل غرايبة

قسم الشريعة ، كلية الآداب ، جامعة مؤتة، الأردن

تاريخ تقديم البحث ١٩٩٤/٢/٤

تاريخ قبوله للنشر ١٩٩٥/٤/٣

### ABSTRACT

This study an a tempt to explore AL-Sayooti's jurisprudent works. It shows his status a mony other Muslim scholars and the books which he has written in this respect Besides defining some of these books, the study also reveals his particular ideas, his 'Fatawas' or jurisprudent judgments those agreeing with other Islamic sects, or those which particularise him and his influence on Al-Shafeaiya jurisprudence .

### ملخص

هذه الدراسة محاولة لدراسة الجانب الفقهي عند السيوطي ، حيث بيّنت منزلته الفقهية بين العلماء المسلمين ، وأحصيت مؤلفاته وعرّفت ببعضها ، وكشفت عن بعض آرائه وفتاواه الفقهية سواء التي وافق فيها المذاهب الإسلامية ، أو التي انفرد برأيه فيها ، وأوضحت أثره في الفقه الشافعي .

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة:

على الرغم من كثرة الأبحاث حول السيوطي (ت: ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، فإنني لم أجد من البحوث ما يركز على الجانب الفقهي عنده، لذلك عمدت الى الكتابة حول هذا الموضوع، محاولاً إزالة غمام يخفي الكثير من حقيقة هذه الشخصية، ولألقي بعض الضوء على جهود السيوطي في ميدان الفقه.

وفي هذا البحث حاولت ان أدرس السيوطي فقيهاً شافعيّاً له مكانته بين فقهاء المسلمين، ومحصياً لمؤلفاته في مجال الفقه، ومعرّفاً ببعضها، ومشيراً الى بعض آرائه وفتاواه في الفقه، مقللاً من التمثيل لفتاواه الفقهية التي وافق فيها مذهبه باعتبار أن الغالبية العظمى من فتاواه كانت موافقة لمذهبه، ومبيناً أثره في الفقه الشافعي، وأنهيت الدراسة بخاتمة بيّنت فيها أهم النتائج التي توصّل اليها البحث.

وجاءت الدراسة موزعة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منزلة السيوطي الفقهية.

المبحث الثاني: مؤلفات السيوطي الفقهية.

المبحث الثالث: وصفه المذهبي وأثره في الفقه الشافعي.

### المبحث الأول

#### منزلة السيوطي الفقهية

دعا السيوطي إلى فتح باب الاجتهاد، وعدّ نفسه مجتهد عصره في مصنفات عديدة منها : الرد على من أخلد إلى الأرض، وتقرير الاستناد، وحسن المحاضرة، والكوكب الساطع على نظم جمع الجوامع.

يقول في كتابه " تقرير الاستناد " « وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الاطلاق ولا يستطيع أحد أن يردّ هذه الكلمة... » (١).

وقد قوبلت دعوى السيوطي الاجتهادية بالاستنكار الشديد من قبل بعض العلماء من

معاصريه، ولم يُسلّموا له بهذا الادعاء، وقاموا بتأليف كتب ورسائل تفنّد زعمه، وكان على رأس هذا الفريق شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، الذي شنّ هجوماً شديداً على السيوطي في كتابه "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع".

وفي المقابل كان هناك فريق وقف موقف المؤيد للسيوطي، وكان على رأس هذا الفريق تلميذه محمد بن علي الداودي (ت: ٩٤٥هـ/ ١٥٣٨م)، تبادل الفريقان التهم والسباب واستمر الخصام بينهم مدة من الزمن ليست بالقليلة. وهذا الخصام والجدال تجاوز دعوى الاجتهاد إلى مواضيع أخرى، شملت طباعه ومواهبه وعلمه ومؤلفاته. وكان لبعض فتاواه أثر كبير في احتدام الجدال بين الفريقين ومن هذه الفتاوى: أن العصر هو الصلاة الوسطى، ونجاة أبوي النبي عليه السلام من النار، وتحريم البروز بالبناء في شطوط الأنهار، والميت يُسأل سبع مرات في قبره، وإمكان رؤية النبي محمد عليه السلام والمَلَك في اليقظة، وتفضيل أبي بكر على الخلفاء الراشدين وأنه ثابت بنص الكتاب، وعدم جواز ضرب المثل بالأنبياء فيما لا يكون في العرف كريماً كرعي الغنم، وغيرها.

### موقف السيوطي من خصومه: في دفاعه عن ادعائه رتبة الاجتهاد المطلق.

يبين السيوطي أن الاجتهاد فرض من فروض الكفايات في كل عصر، ولكن نظراً لشيوع الجهل بالعلوم الشرعية لدى الناس استعظموا دعوى الاجتهاد، واعتبروها أمراً غريباً أشبه ما يكون بالهذيان، لذلك فهم لا يُصدّقون بوجود مجتهد في هذه الأيام، ناسين أن الله سبحانه قادر على أن يوجد مجتهداً كما حدث في العصور السابقة، وغاب عن بالهم إخبار الرسول عليه الصلاة والسلام بوجود مجتهد في كل عصر يقول صلى الله عليه وسلم: «إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» (٢). ثم إن كثيراً من العلماء من مختلف المذاهب صرّحوا بأن الاجتهاد فرض في كل عصر ومن هؤلاء: علي بن محمد الماوردي (ت: ٤٥٠هـ/ ١٠٦٥م)، وعثمان بن عبدالرحمن بن الصلاح (ت: ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م)، ومحمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت: ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م)، وتاج الدين عبدالوهاب السبكي (ت: ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م) وغيرهم كثير. يقول الماوردي: «وجب الاجتهاد على من تقع به كفاية ليكون الباقي تبعاً ومقلّدين» (٣).

وخير دليل من -وجهة نظره- على أنه مجتهد عصره، هو تبحّره في كثير من العلوم الشرعية والعربية، يقول: «وأني بحمد الله قد اجتمع عندي، الحديث والفقه والاصول، وسائر الآلات من العربية والمعاني والبيان وغير ذلك، فأنا أعرف كيف أتكلّم وكيف أقول، وكيف أستدل، وكيف أرجّح...» (٤). ويقول في موضع آخر: «فقد بلغت والله الحمد والمنّة رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية وفي الحديث النبوي وفي العربية» (٥).

ولذلك فقد وضع مؤلفات عديدة في الدفاع عن نفسه منها: الكاوي في تاريخ السخاوي،

والجواب الزكي عن قمامة ابن الكركي، والاستتصار بالواحد القهار، وغيرها.

هل كان السيوطي مجتهداً مطلقاً؟

يَبين علماء الأصول مراتب الاجتهاد، ونحن هنا نوجز القول فيها حسب ما يقتضيه البحث.

أولى مراتب الاجتهاد: المجتهد المستقل، وهو الذي لا ينتمي إلى مذهب، ولا يتقيد بأصول خاصة لإمام آخر، وينتهي إلى نتائج في أصول الاستنباط تخالف ما عليه غيره. وقد أفتى كثير من الفقهاء على رأسهم ابن الصلاح الشافعي، أن المجتهد المطلق لم يعد له وجود (٦).

وثاني مراتب الاجتهاد: المجتهد المنتسب، يجتهد في الأصول والفروع، يأخذ الحكم من الدليل، غير أنه يلتقي مع أحد الائمة الكبار في منهاجه وطريقة الاستنباط، وسُمي بالمنتسب لأنه يدعو إلى مذهبه لإيمانه به واعتقاده أنه الصواب، وأولى من غيره بالإتباع (٧).

وثالث هذه المراتب: المجتهد المقيّد، وهو الذي يتقيّد بمذهب معين، لا يجتهد في مسألة يجد فيها نصّاً لإمامه، والذي يجعل المجتهد المقيّد قاصراً عن الوصول إلى المرتبة السابقة، وجود خلل في بعض علمه بالحديث. يمكن تسمية هذه المرتبة بمرتبة المخرّجين لأنهم يستخرجون احكاماً لوقائع مستجدة بناء على قواعد المذهب (٨).

ويأتي بعد هذه المراتب، مجتهد الترجيح، الذي يرجّح بين الآراء والاقوال المختلفة في المذهب، معتمداً اقربها إلى السنة أو إلى القياس الصحيح، أو أكثرها تحقيقاً لمصالح الناس وأيسرها عليهم، ومجتهد الترجيح هو في الحقيقة مقلّد، لأنه لا يخرج عن اطار مذهبه (٩).

هذه هي مراتب الاجتهاد، فأين موضع السيوطي منها؟

في الواقع، أننا إذا نظرنا إليه من حيث توفر أدوات الاجتهاد من فهمه للقرآن الكريم، وإحاطته الكاملة بالحديث دراية ورواية، وتعمّقه في علوم اللغة العربية، فإننا نضعه في الطبقة الأولى، أي نعتبره مجتهداً مستقلاً.

ولكننا في المقابل نجد قد سلك مسلك الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ - ٨٩٨م)، في الاستنباط، ومتقيّداً بأصوله، أضف إلى ذلك أن الذي انفرد به ليس كثيراً، فإذا تقيدنا بهذه الناحية الموضوعية، فإننا نضعه ضمن المجتهدين في المذهب الشافعي، أي نعتبره مجتهداً منتسباً، وليس مجتهداً مقيّداً، لأنه لم يحصل عنده خلل في آلات الاجتهاد. ونحن إذ نضعه في مرتبة المجتهد المنتسب، نكون قد وافقناه في المرتبة التي نسبها لنفسه، فقد صرّح أنه مجتهد مطلق، ويعني بالمطلق المنتسب لا المستقل، فهو يخالف العلماء من الأصوليين في تقسيمه لمراتب الاجتهاد، وخاصة في المرتبتين الأوليين، فالمرتبة الأولى هي مرتبة المجتهد المستقل، تليها مرتبة المجتهد المطلق (المنتسب). ويذكر أن كثيراً من العلماء يرون أنه لا فرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل، يقول: « إن كثيراً من الناس يرون أن المجتهد المطلق فقد من قديم،

وأنة لا يوجد منذ مدة طويلة الا المجتهد المقيّد، وهذا غلط منهم لجهلهم بالفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل، وبين المجتهد المقيّد والمجتهد المنتسب» (١٠).

والمجتهد المستقل-في نظره- هو الذي يبتكر قواعد لنفسه، لا يلتزم قواعد إمام بعينه، وهذا النوع من المجتهدين فقد منذ زمن طويل، أما المجتهد المطلق، فهو من توفرت فيه شروط الاجتهاد، ولم يبتكر قواعد لنفسه، وإنما يسلك طريقة إمام من أئمة المذاهب في الاجتهاد، فكل مستقل مطلق، وليس كل مطلق مستقلاً (١١).

ويأسف السيوطي لأن أهل عصره اساءوا فهم قصده في ادعائه الاجتهاد المطلق، لعدم تمييزهم بين المطلق والمستقل، لظنهم ترادف المطلق والمستقل، وفي الواقع انهما ليسا مترادفين، وترتب على هذا الفهم الخاطيء لمعنى المجتهد المطلق، أن اتهمه اعداؤه وحسادة، بأنه يريد احداث مذهب خامس، يقول: «...ومثل هذا التشنيع، إنما يمشی على عقول العوام ومن جرى مجراهم» (١٢).

وفي الحقيقة، إن الذين وضعوه في مرتبة المجتهد المقيّد من قدامى ومحدثين قد ظلموه ولم ينصفوه، وإنما وضعوه في هذه المرتبة لجهلهم بالفرق بين المجتهد المنتسب والمجتهد المقيّد، أو كان للحسد والهوى تأثير في ذلك الوضع، يقول الإمام محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ / ١٨٣٤م): «وما زال هذا دأب الناس، الحطّ ممن يدعي الاجتهاد» (١٣)، والعلماء من معاصريه الذين أشوا عليه عددهم كبير، ولا مجال هنا لذكر هذه الاقوال.

فالسويطي، لم يكن مجتهداً مقيّداً أو دون مرتبة المقيّد، حيث أن المجتهد المقيّد يكون عنده خلل في بعض أدوات الاجتهاد، مثل عدم إحاطته بالسنة، أو علوم العربية مما يُنقص في مرتبته، وفي الواقع أن السيوطي كان على درجة عالية في فهم وحفظ العلوم الشرعية والعربية، يقول: «وليس على وجه الارض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث أو العربية مني...» (١٤). ويقول نجم الدين محمد بن أحمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م): «كان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث ومثونه ورجاله وغريبه، واستنباط الاحكام منه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث» (١٥).

ومع أن السيوطي كان مجتهداً منتسباً إلا أنه لم يكن مقلداً في فروع الفقه، لأنه كان يعتمد على الدليل في فتاواه التي أفتى بها على مقتضى المذهب الشافعي، أو تلك التي خالف فيها مذهبه، وهو على استعداد لأن يأخذ برأي أبي حنيفة إذا وجد وجه القياس عنده أقوى، ولم يكن في المسألة حديث صحيح.

وتقدير السيوطي للعقل هو الذي جعله يبتعد عن التقليد، لذلك يمكن اعتباره واحداً من المجددين في الفكر الإسلامي، فكان ينهى من توفرت عنده شروط الاجتهاد عن التقليد، ويوصي المتعمّق في دراسة العلوم الشرعية والعربية الا يتبع إلا ما يوصله اليه الدليل، فلا يقلّد

من سبقوه، يقول: «إعلم أنه ما زال السلف والخلف يأملون بالاجتهاد، ويحضون عليه، وينهون عن التقليد ويذمون ويكرهونه، وقد صنّف جماعة لا يُحصون في ذم التقليد» (١٦).

والذي نأخذه عليه هو المبالغة في مدح نفسه إلى درجة الزهو، مثل قوله: «وليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها من هو أعلم بالحديث أو العربية مني» (١٧). وقوله أيضاً: «فإن ثم من ينفخ اشدافه ويدعي مناظرتي، وينكر عليّ دعوى الاجتهاد، والتفرد بالعلم على رأس هذه المائة، ويزعم أنه يعارضني، ويستجيش عليّ بمن لو اجتمع هو وهم في صعيد واحد، ونفخت عليهم نفخة واحدة صاروا هباء منثوراً» (١٨).

فلا داعي في رأينا إلى اللجوء إلى مثل هذه الأساليب، فكبار الائمة امثال أبي حنيفة والشافعي وغيرهم، لم يُعرف عنهم اللجوء إلى ذلك، أضف إلى ذلك أن الذي يجب أن يحكم له هم الناس، وليس هو نفسه.

## المبحث الثاني مؤلفات السيوطي الفقهية

كان السيوطي في مقدمة المشتغلين بالفقه وأصوله، أخذ من ينابيع الفقه أينما كانت، فقد تأثر بعاملين أساسيين: العامل الأول: تلقي العلم عن الشيوخ مباشرة وهو الأهم، والعامل الآخر: انقطاعه للقراءة في الكتب. فقد قام بدراسة كتب السابقين الفقهية من مختلف المذاهب. ويظهر أن قراءته لنفسه وانقطاعه للقراءة في الكتب أثرت في تكوينه الفكري أكثر من تأثير مشايخه، فثقافته الواسعة منشؤها جدّه ومثابرتة وانصرافه للعلم بكلّيته.

وقد صنّف السيوطي في مختلف العلوم من شرعية وعربية وتاريخ وغيرها، حيث ترك إنتاجاً علمياً واسعاً، إلا أن الفقه يعتبر أخصب جزء من هذا الانتاج. وهذا الانتاج، اما تأليف مستقل أو اختصار لبعض المؤلفات وشرحها، بالاضافة الى أنه كان شاعراً كبيراً تجلّت قدرته الشعرية في نظم أرجوزات لما يختصره من كتب أو في رده على سائله في اجابته عما كانوا يستفتونه به.

وتجدر الإشارة الى مسألة مهمة في حديثنا عن مؤلفاته الفقهية، وهي أن السيوطي كان حريصاً كل الحرص على ذكر المصادر التي اقتبس منها، وأفادته في تأليفه لكتبه، فقد تحلّى بالأمانة العلمية، يقول: «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً الا معزواً الى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذكر فيه» (١٩).

وقد عُني القدامي بعمل قوائم تضم مؤلفات السيوطي، فقد ذكر محمد بن أحمد بن إياس

(ت: ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م) أن للسيوطي ستمائة مؤلف، ويذكر عبدالوهاب بن أحمد الشعراني (ت: ٩٧٣/ ١٥٦٥م) أن له أربعمائية وستين مؤلفاً، وعدّ له بروكلمان أربعمائة وخمسة عشر مصنفاً، وذكر جميل بك العظم أن له خمسمائة وستة وسبعين مؤلفاً، وآخر ما صدر في ذلك ما عمله الأستاذان محمد الشيباني وأحمد الخازندار في كتابهما «دليل مخطوطات السيوطي» حيث عدّاه له تسعمائة وواحداً وثمانين كتاباً، فيها عدد مكرر لاختلاف المصادر في تسمية بعض الكتب (٢٠).

وأكثر مؤلفات السيوعي اشتهرت في حياته في مختلف أقطار العالم الإسلامي، فوصلت الى الحجاز والشام والمغرب واليمن والهند وغيرها (٢١). يقول محمد ابن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م): «.. وتصانيفه في كل فن من الفنون مقبولة، وقد سارت في الأقطار مسير النهار» (٢٢).

ومؤلفاته في وقتنا الحاضر نجدها موزعة ليس بين المكتبات العربية والإسلامية وإنما أيضاً في المكتبات الأجنبية ونجد إقبالاً متزايداً من قبل الباحثين على دراستها والعهل على إحيائها.

وبما أن بحثنا مخصص للحديث عن فقه السيوطي، فقد جهدت أن أحصي كتبه ورسائله في هذا المجال، فعملت قائمة بها ورتبتها حسب حروف المعجم، فقاربت الثمانين مصنفاً، وهي:

١- المستطرفة في أحكام دخول الحشفة.

٢- الأخبار الواردة في حكم الاتكاء على الوسادة.

٣- أخذ الأجرة بقراءة القرآن.

٤- آداب العقيان في أحكام الخصيان.

٥- آداب الملوك.

٦- أدب الفتيا.

٧- الأذان.

٨- أربعون حديثاً في قواعد الأحكام الفقهية.

٩- إزالة الوهن عن مسألة الرهن.

١٠- الأزهار الغضة في حواشي الروضة.

١١- الأشباه والنظائر في الفروع.

١٢- الظفر بقلم الظفر.

- ١٣- الاقتناص في مسألة التماس.
- ١٤- القذاذة في تحقيق محل الاستعاذة.
- ١٥- الإنافة في رتبة الخلافة.
- ١٦- الانصاف في تمييز الأوقاف.
- ١٧- السلاف في التفصيل بين الصلاة والطواف.
- ١٨- القول المضي في الحنث في المضي.
- ١٩- اللوامع والبوارق في الجوامع والفوارق.
- ٢٠- الإيضاح في علم النكاح.
- ٢١- بذل العسجد لسؤال المسجد.
- ٢٢- بسط الكف في إتمام الصف.
- ٢٣- التحدث بنعمة الله.
- ٢٤- تعريف الفقيه بأجوبة الأسئلة المائة.
- ٢٥- تحفة الناسك بنكت المناسك.
- ٢٦- تشنيف الأسماع بمسائل الاجماع.
- ٢٧- تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد.
- ٢٨- التنبئة.
- ٢٩- التنفيس في الاعتذار من ترك الافتاء والتدريس.
- ٣٠- الثبوت في ضبط القنوات.
- ٣١- الجامع في الفرائض.
- ٣٢- الجنج الى الصلح.
- ٣٣- جواهر العقود.
- ٣٤- جزء في صلاة الضحى.
- ٣٥- جزيل المواهب في اختلاف المذاهب.
- ٣٦- الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم.
- ٣٧- الحاوي للفتاوي.
- ٣٨- الحواشي الصغرى.



- ٣٩- خصائص يوم الجمعة.
- ٤٠- ذم زيادة المهر.
- ٤١- ذم القضاء.
- ٤٢- ذم المكس.
- ٤٣- الرد على من أدخل الى الأرض وجهل ان الاجتهاد فرض.
- ٤٤- رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين.
- ٤٥- الروض الأريض في طهر المحيض.
- ٤٦- الزهر الباسم فيما يزوج فيه الحاكم.
- ٤٧- زوائد المهذب على الوافي.
- ٤٨- شرح التدريب.
- ٤٩- شرح الرحبية في الفرائض.
- ٥٠- شرح الكوكب الساطع في نجم جميع الجوامع.
- ٥١- نظم الروضة (رفع الخصاصة).
- ٥٢- شرح الروض.
- ٥٣- شوارد الفوائد في الضوابط والقواعد.
- ٥٤- طي اللسان عن ذم الطيلسان.
- ٥٥- العذب السلس في تصحيح الخلاف المرسل.
- ٥٦- فتح المغالق من أنت طالق.
- ٥٧- فصل الخطاب في قتل الكلاب.
- ٥٨- فض الوعاد في أحاديث رفع الأيدي في الدعاء.
- ٥٩- فضل الكلام في حكم السلام.
- ٦٠- قطع المجادلة عند تغيير المعاملة.
- ٦١- الكافي.
- ٦٢- اللمعة في تحقيق الركعة لإدارك الجمعة.
- ٦٣- مختصر الأحكام السلطانية.
- ٦٤- مختصر التنبيه.

- ٦٥- مختصر الحاوي.
  - ٦٦- مختصر الخادم.
  - ٦٧- مختصر الروضة (القنية).
  - ٦٨- المصاييح في صلاة التراويح.
  - ٦٩- ميزان المعدلة في شأن البسملة.
  - ٧٠- نتيجة الفكر في الجهر بالذكر.
  - ٧١- نظم الروضة.
  - ٧٢- النهر لمن برز على شاطئ النهر.
  - ٧٣- نور الشفيق بالتختم بالتعقيق.
  - ٧٤- الورقات المقدمة.
  - ٧٥- الوشاح في فوائد النكاح.
  - ٧٦- وصول الأماني بأصول التهاني.
  - ٧٧- اليد البسطى في الصلاة الوسطى.
  - ٧٨- الينبوع فيما زاد على الروضة من الفروع.
- ويمكننا إرجاع كثرة مؤلفات السيوطي بشكل عام، والفقه بشكل خاص إلى الاسباب التالية:
- ابتدأ التأليف في سن مبكرة. وكان عمره عند تأليفه لأول كتاب لا يتجاوز السبعة عشر عاماً.
  - سرعته الفائقة في التأليف، روي أنه ألّف في يوم واحد ثلاث كرايس (٢٣).
  - ثقافته الواسعة وتعمقه في مختلف الفنون، حيث طالع آلاف الكتب، تلمس ذلك من خلال قراءتك لأحد كتبه، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات كتبه دون الإشارة إلى أسماء كتب رجع إليها أو اقتبس منها.
  - تفرغه للكتابة والتأليف، حيث انقطع عن الناس بعد سن الأربعين، وأعطى كل وقته للبحث والتأليف، حيث ترك الإفتاء والتدريس (٢٤).
  - مناقشته لخصومه بعثت فيه حمية التأليف، وكثيراً ما دفعه غضبه إلى التأليف للرد على خصومه.
  - قوله عن نفسه أنه مجتهد مطلق، لذلك أكثر من التأليف ليثبت أنه على إطلاع واسع بمختلف العلوم، ولا سيما العلوم الشرعية والعربية.

وتتمثل قيمة مؤلفات السيوطي، بأنها حفظت لنا أقوالاً وآراء لعلماء سابقين، دونوها في سطور كتب لم تصل إلينا، فوقفنا عليها عن طريق كتبه، ثم إن بعض كتبه كان إختصاراً لكتب مشهورة، ذات قيمة علمية، ولولا السيوطي لما عرفنا عنها شيئاً سوى العنوان، وذلك لامتداد يد الزمان إليها.

ومن ناحية ثانية، فقد عمل على جمع معارف موزعة في عدة كتب، فجمعها في مصنف واحد، فسهل على الباحثين والدارسين معرفتها والوقوف عليها في يسر، وكانت منها خصباً لهم، ساعد على ذلك انتشار كتبه في بلدان كثيرة في حياته وبعد مماته.

ويشبه السيوطي ارسطو، من حيث أن الأخير منح العالم محصول الفكر الاغريقي حتى آخر عهد الازدهار الفكري للاغريق، وبعد ارسطو كان الضعف والانحلال للاغريق، مثله كمثل السيوطي الذي أعطانا حصيلة الفكر الاسلامي في عصره وحفظه لنا من الضياع، «وان كنا نعتقد أن عملهما الموسوعي-ارسطو والسيوطي- لا يمكن أن يكون من عمل رجل واحد، بل ساهم في إخراجه عدد من التلاميذ، ورغم ذلك فان مؤلفاتهما كانت منها خصباً للمفكرين اللاحقين حتى الوقت الراهن» (٢٥).

واكماً للفائدة، رأينا أن نعطي تعريفاً موجزاً لأهم كتبه في مجال الفقه وهما كتابا: الأشباه والنظائر في الفروع، والحاوي للفتاوي.

### الأشباه والنظائر في الفروع

كتاب في القواعد الفقهية، والكتب التي ألّفت في هذا المجال قليلة جداً، من أشهرها: تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي (ت ٤٣٠هـ/ ١٠٣٩م) لأشباه النظائر لابن نجيم المصري (ت: ٩٧٠هـ/ ١٥٦٢م) والقواعد في الفقه الاسلامي لعبدالرحمن بن رجب (ت: ٧٩٥هـ/ ١٣٩٣م) والأشباه والنظائر لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت: ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م).

ويعتبر كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، أهم الكتب وأعظمها فائدة في مجموعة المؤلفات التي ألّفت في القواعد الفقهية.

سبب تأليفه للأشباه: كان قد سبق له تأليف كتيب لطلابه أسماه: شوارد الفوائد في الضوابط والقواعد، ولما وجد أن كتابه هذا لقي قبولاً حسناً من طلابه ومن العلماء، عمل على تأليف كتاب أشمل وأعم من هذا الكتاب، وسمّاه: الأشباه والنظائر في الفروع، والفارق كبير جداً بين الكتابين، وما نسبة الأول إلى الثاني إلا كنسبة قطرة الماء إلى البحر (٢٦).

هدفه من تأليف الأشباه: هدف السيوطي من تأليفه للأشباه إلى جمع فروع فقه المذهب الشافعي في قواعد كلية، ليسهل على طلبة الفقه حفظها والوقوف عليها بما تحويه من حقائق وأسرار، ويقدرها على إعطاء حكم لما يستجد من مسائل ليس فيها للعلماء رأي (٢٧).

تقسيمه للكتاب: اشتمل الكتاب على مقدمة وسبعة أبواب. أما المقدمة فكانت في فضل الفقه والفقهاء وأهمية علم الأشباه والنظائر كنوع من أهم أنواع الفقه.

وأما الباب الأول، فقد اشتمل على القواعد الخمس التي ترجع إليها جميع مسائل الفقه وهي: اليقين لا يزول بالشك، والمشقة تجلب التيسير، والضرر يزال، والعادة محكمة، والأمور بمقاصدها.

الباب الثاني: في قواعد كلية، وهي أربعون قاعدة، أولها: الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، وآخرها: إذا اجتمع السبب والغرر والمباشرة قُدِّمت المباشرة.

الثالث: في القواعد المختلف فيها، وهي عشرون قاعدة، تبدأ بقاعدة: الجماعة ظهر مقصورة، أو صلاة على حيالها، وتنتهي بقاعدة: المانع الطارئ هل هو كالمقارن.

الرابع: في احكام يجدر بالفقيه معرفتها، ويقبح به جهلها، كأحكام الناسي والجاهل والمكره والنائم... وهذه المباحث لا تخلو من قواعد وفوائد وتنمات وزوائد، يجد الناظر فيها فائدة كبيرة.

الخامس: في نظائر الأبواب، وهي التي من باب واحد، مرتبة على أبواب الفقه، والمخاطب بهذا الباب والذي يليه المبتدئون، يبدأ هذا الباب بطهارة المياه، وينتهي بالدعوى والبيئات.

السادس: فيما افترقت فيه الأبواب المتشابهة، يبدأ بما افترق فيه اللبس والمس وينتهي بما افترق فيه المدبر وأم الولد.

السابع: في نظائر شتى منها: استعمال الماء في طهارتي الحدث والخبث، واستعمال التراب في التيمم والتغفير، واستعمال الحجر في الاستجمار ورمي الجمار...

ويختم كتابه بقصيدة لم يذكر قائلها، وفيها ذكر أربعين مسألة، لا يُعذر فيها بالجهل. قيمة الكتاب وجهد السيوطي فيه: يعتبر كتاب الأشباه من أهم كتب السيوطي، بل من أهم كتب الشافعية في الفقه، وقلمنا نجد في مكتبتنا الإسلامية كتاباً يحوي ما احتواه الأشباه، فقد أبدع فيه السيوطي، حيث تضمن ما أجمله الفقهاء في هذا الفن من قبله، وأتى بمباحث جديدة مهمة لم يذكرها السابقون، فيعتبر أول كتاب متكامل في القواعد الفقهية، دلّ على تفوقه في هذا اللون من ألوان الفقه. وجاء الكتاب حافلاً بمادة علمية خصبة، تدل على ما تمتع به السيوطي من دقة في البحث وتعمق في الدراسة، وجلد على المصاعب التي تعترض سبيله في التأليف، مع ما منحه الله من فكر ثاقب وحافظة قوية وبصيرة نافذة، وموهبة فذة.

ويعتبر الأشباه من أهم المراجع للمختصين في دراسة الفقه، حيث ينير الطريق لطلاب الفقه في حل المشكلات التي تعترض سبيلهم، يقول السيوطي: «إذا تأملت كتابي هذا علمت أنه خلاصة عمر وزبدة دهر، حوى من المباحث المهمات، وأعان عند النزول والملمات، وأنار

مشكلات المسائل المدلهمات، فأني عمدت فيه إلى مقفلات ففتحتها، ومعضلات فتقحتها، ومطولات فلخصتها، وغرائب قل أن توجد منصوصة فنصصتها» (٢٨).

وقد عمل السيوطي على إرجاع كل قاعدة إلى أصلها من الحديث والأثر، وإذا كان في سند الحديث ضعف عمل جهده في تتبع الشواهد والطرق التي تقويه، ولا شك أن هذا العمل يحتاج إلى بذل جهد كبير ومعرفة واسعة بالسنة من حيث المتن والسند، مما يجعل العلماء ينصرفون عنه، يقول في ذلك: «... وهذا أمر لا ترى عينك فقيهاً الآن يقدر عليه، ولا يلتفت بوجهه إليه» (٢٩).

ونجده يذكر مراجعه التي اعتمد عليها في تأليفه للأشباه، وينسب كل قول إلى قائله، والمؤلفات التي رجع إليها كثيرة جداً، نجدها متناثرة في صفحات كتابه، حتى لا تكاد صفحة منه تخلو من ذكر عدد من المراجع، ليس في الفقه الشافعي فحسب، وإنما في فقه مذاهب أهل السنة الأخرى.

ولا يكتفي بذكر أقوال العلماء السابقين، بل كثيراً ما يقوم بنقدها، ويرجع قولاً على آخر، إن كان في المسألة التي يتحدث عنها عدة أقوال، وعندما يرجع يقول: والاصح... أو المختار قول فلان، أو الأصل ما سمعته من بعض مشايخي، أو الصواب ما ذكره فلان في ١٧٣ م ٢.

وان لم يكن في المسألة قول، لا يتوقف في المسألة، وإنما يعطي رأيه فيها معتمداً على النص، أو أقوال للصحاب أو للتابعين، أو على القياس، أو على العرف، أو على المصلحة التي تتفق مع مقاصد الشريعة في رفع الحرج والضييق عن الناس، فمثلاً في مسألة: لو اجتمع قتل زنا والردة، يقول: «لم يحضرني فيه نقل، والذي يظهر أنه رجم، لأنه يحصل مقصودهما، بخلاف ما لو قتل بالسيف، فإنه يحصل قتل الردة دون الزنا» (٣٠).

والسيوطي لا يتخذ رأياً أو يرجح قولاً على آخر، إلا بعد التأكد والبحث وبذل قصارى الجهد، فمثلاً في مسألة: من أحرم بصلاة وينوي بها الفرض والتحية، يقول: «صحّت وحصلاً معاً، ولم أر فيه خلافاً بعد البحث الشديد سنين» (٣١).

والأشباه- كما أشرنا سابقاً- حفظ لنا أقوالاً كثيرة لعلماء سابقين على السيوطي أو معاصرين له، أخذها من كتبهم، والتي لا تعرفها المكتبة الإسلامية إلا عن طريق ذكرها في الأشباه.

الحاوي للفتاوي: يقع الكتاب في جزئين ضمّاً فتاوى في الفقه والتفسير، والحديث والأصول والنحو والاعراب وسائر الفنون، والذي يهمنا في بحثنا هو الجزء الأول، الذي يضم كثيراً من رسائله في الفقه بالإضافة إلى أجوبة كثيرة مهمة في مختلف أبواب الفقه.

ويبدو أن السبب في تأليفه لكتابه هذا، هو جمع الفتاوى المهمة في كتاب واحد ليسهل على

طلاب العلم الاطلاع عليها دون مشقة وعناء(٣٢).

تقسيمه للكتاب: الكتاب في جزئيه -كما ذكرنا- عبارة عن مجموعة فتاوى في مختلف العلوم، جعل في البداية الفتاوى في الفقه، وقام بترتيبها على الأبواب، ثم الفتاوى في التفسير، يليها الفتاوى في الحديث، ثم فتاوى في أصول الدين، ثم فتاوى في النحو والاعراب، ويختم الكتاب بفتاوى في سائر الفنون. وبلغ مجموع الرسائل المستقلة في الجزئين ثمانياً وسبعين رسالة، منها إحدى وأربعين في الفقه.

قيمة الكتاب وجهد السيوطي فيه: يحتل كتاب الحاوي للفتاوى منزلة عالية بين كتب الفتاوى في فقه أهل السنة عامة، وفقه الشافعية خاصة، فقد سار فيه على طريقة حسنة في التأليف. فكان يقول: قال شيخنا: كذا، وقال آخر في كتابه: كذا، وقال ثالث: كذا، أو يقول: ومعمّدي في ذلك نقول صريحة من كلام فلان، أو هذا الذي جزمتم به موافق لنقل العلماء من أصحابنا وللآثار، أو لم أقف على رأي في المسألة والذي أراه كذا. وهو بذلك يعرض جميع الآراء التي قيلت في المسألة الواحدة، الأمر الذي يدل على سعة إطلاعه وتعمقه في البحث، وحرصه على بحث المسألة من جميع جوانبها.

وقد انتفع في موضوع كتابه، بكل ما كُتب فيه، يدل على ذلك ما أورده في ثانيا كتابه من نصوص وردت في مؤلفات فقهية في مختلف المذاهب وخاصة مذهب الشافعي وفي نقله عن غيره نقل ما يخدم غرضه، ووقف موقفاً نقدياً واضحاً مما نقله، وهذا سلوك مغاير لما قيل عنه بأنه ناقل فقط.

وفي فتاواه نجده مخلصاً لمذهبه الشافعي، وفي بعض الأحيان يذكر أقوال المذاهب الأخرى، ومن خلال فتاواه يتبين لنا غزارة علمه واتساع فقهه، وقوة مداركه في الغوص على أدق المعاني، ومزج الفقه بالحياة العملية، من غير انحراف عن مقاصد الشريعة، بل غرضه تحقيق أهدافها في معالجة مشاكل الحياة وما يجري بين الناس. وقد عُرف عنه عدم التسرع في الفتيا، يدل على ذلك أنه ورده سؤال حول الآية الكريمة «إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام»(٣٣). هل كانت الأيام موجودة قبل خلق السموات والأرض؟ يقول: «الذي وضع لي بعد الاجتهاد والنظر في الأدلة والتأمل أيام، حتى أعطيت النظر حقه، أن خلق السموات والأرض، وخلق الأيام كانت دفعة واحدة بدون تقديم أحدهما على الآخر»(٣٤)، ثم يورد أدلة من السنة يدعم بها رأيه.

وفي كتابه هذا وخاصة في باب الفتاوى الحديثية، نجده يضعف بعض الأحاديث الواردة في الطهارة والصلاة، ومن هذه الأحاديث: «من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات»(٣٥)، أو يحكم على بعضها بالوضع، مثل حديث «لا تسودوني في الصلاة»(٣٦).

وتجدر الإشارة إلى أن الأسئلة التي كانت ترد إليه ويجيب عنها، لم تكن من القاهرة فقط،

وإنما كانت تأتي من عدة بلدان، ولم يكن أصحابها من الشافعية فقط، وإنما كانوا أيضاً من أصحاب المذاهب الأخرى. ففي باب الاضحية، ورده سؤال من المغرب، من اتباع المذهب المالكي يستفتونه في الاضحية، يقولون: «وقد بحثنا عن هذا الفرع في كتب السادة المالكية، فما وجدنا ما يثلج الصدر، ويزيل اللبس، فكتبنا لكم لتبينوا لنا أصله من السنة» (٣٧).

ونجد الأسئلة التي كانت توجه إليه تبدأ بمدحه، وتصفه تارة ببحر العلوم، وتارة بإمام لا نظير له، ومرة بعالم الزمن، أو مفتي الأنام، إلى غير ذلك من الصفات الحميدة، وفي هذا دليل قاطع على رسوخ قدم السيوطي بالفقه وأنه كان يحتل مرتبة عالية بين فقهاء عصره، وأنه فعلاً كان مجتهد زمانه وشيخ الفقهاء والمحدثين، شهد له القاصي والداني بغزارة العلم وسعة الاطلاع.

وأخيراً، امتاز أسلوبه في مؤلفاته الفقهية بالجودة والوضوح، كما امتازت كتابته بحسن تقسيمها وحصر موضوعاتها وتجزئتها، كل ذلك يدل على استيعابه للموضوع الذي يكتب فيه.

## المبحث الثالث

### وصفه المذهبي وجهوده في الفقه الشافعي

وصفه المذهبي: نشأ السيوطي في أسرة تتبع المذهب الشافعي، وكانت دراسته الأولى على المذهب الشافعي، حيث تتلمذ على يد كبار علماء الشافعية في ذلك الوقت، أمثال: علم الدين صالح بن عمر البلقيني (ت: ٨٦٨هـ/ ١٤٦٣م) وشرف الدين يحيى بن محمد المناوي (ت: ٨٧١هـ/ ١٤٦٦م) وجلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت: ٨٩٠هـ/ ١٤٨٥م) وحفظ عدة كتب من كتب فقه الشافعية الشهيرة مثل: عمدة الأحكام، ومنهاج النووي، ومنهاج البيضاوي، كما درّس فقه الشافعية وأفتى على مذهبهم مدة طويلة من الزمن في أشهر مساجد القاهرة كالجامع الشيوخوني والجامع الطولوني (٢٨) وغيرهما.

ويبدو أنه بعد أن عرف المذهب الشافعي، وطالع كل ما كتب فيه، لم يتوقف عند هذا الحد، بل درس كثيراً من كتب المذاهب الأخرى، فخرج السيوطي عن حدود مذهبه إلى الدراسة الفقهية الجامعة، دون أن يكون لذلك تأثير على اعتقاده بأن مذهب الشافعي هو أمثل المذاهب الإسلامية، حيث جمع الشافعي بين طريقة أهل الرأي في العراق، وطريقة أهل الحديث في المدينة.

فالسُّيُوطِيُّ إِذَا شَافِعِي النِّزْعَةِ، يَجِدُ فِي مَذْهَبِهِ خُصُوبَةً لَا يَجِدُهَا فِي غَيْرِهِ، وَيَتَّقِيدُ فِي اسْتِبْطَاطِهِ بِأَصُولِ الشَّافِعِيِّ، وَمَعَ هَذَا يَرَى أَنَّ الْحَقَّ لَا يَسُوعُ احْتِكَارَهُ فِي مَذْهَبٍ وَاحِدٍ، فَكُلِّ

واحد من الائمة الاربعة، لم يقصّر في طلب الحق، لذلك فهو لا يميل إلى التعصب المذهبي، وما نسبته اليه السخاوي من الطعن في القاضي العضد من الحنابلة «أنه لا يكون طعنة في نعل ابن الصلاح» (ت: ٤٦٣هـ/١٠٧١م) (٣٩)، ليس ذلك من قبيل التعصب، بل هو من قبيل المقارنة بين علم الرجلين، فهو يريد بذلك أن يبين أن ابن الصلاح كان أكثر علماً من القاضي العضد.

ومما يدلنا على عدم تعصبه المذهبي، تقديره البالغ للائمة الأربعة، فقد صنف كتابين أحدهما في مناقب أبي حنيفة والآخر في مناقب الإمام مالك . وكان من نتيجة ذلك أن أعجب به أصحاب المذاهب الأخرى، يقول الشاعر الحنفي عبدالباسط بن خليل الملقب بابن الوزير (ت: ٩٢٠هـ/١٥١٤م) في قصيدة يرثي بها السيوطي مطلعها:

مات جلال الدين غيث الوري      مجتهد العصر إمام الوجود (٤٠)

فالعلماء هم ورثة الانبياء، وهم بمنزلة النجوم يهتدى بهم في الظلمات، وليس واحد منهم تعمّد مخالفة رسول الله عليه الصلاة والسلام في شيء من سننه لا في أمر صغير ولا في أمر كبير، وأنهم متفقون على أن كل واحد يؤخذ من قوله ويرد إلا الرسول عليه الصلاة والسلام، وإذا صدف أن خالف أحدهم في فتواه حديثاً، فلا بد أن له عذراً في المخالفة.

كما أنه كثيراً ما توجه بالنصيحة إلى من يرى في نفسه أهلية الاجتهاد، أن لا يلتزم مذهباً معيناً، إذا وجد الحق في غيره، فليس لأحد أن يلتزم مذهباً معيناً قد اختاره، إذا تبين أن الحق في غيره، فإنه يجب أن يكون رائد الفقيه هو الحق لذات الحق، ولا يجوز التعصب لإمام مهما علا شأنه، يقول علي بن محمد الماوردي (ت: ٤٥٠هـ/١٠٥٨م): «إذا كان القاضي شافعيّاً، لم يلزمه المصير في احكامه إلى أقاويل الشافعي، حتى يؤديه اجتهاده إليها، فإن أدّاه اجتهاده إلى الأخذ بقول أبي حنيفة عمل به» (٤١).

ورغم تقديره للمذاهب، فانه كان يتركها إذا وجد حديثاً يخالفها لقوله تعالى: «فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول...» (٤٢) ولأن الائمة الاربعة أنفسهم كانوا ينهون الناس عن تقليدهم، يقول الإمام الشافعي: «إذا صح الحديث، وكان خلاف قولي فاعملوا بالحديث، واتركوا قولي» (٤٣).

وإذا نظرنا في كتابات السيوطي الفقهية، نجد أنه كان عميق النظر، واسع الاطلاع، متحرراً من قيود المذهبية في دراسته، داعياً إلى الابتعاد عن التقليد من غير دليل، ومع هذه النظرة الواسعة والشاملة، فقد كان يميل إلى المذهب الشافعي لشموله وقربه من السنة، فزاد إعجابه بمذهب الشافعي، معتقداً أن الشافعي كان أعلم من غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين.

وبما أنه كان بعيداً عن التعصب المذهبي، فلا بد أن يخالف في بعض فتاواه رأي مذهب إلا



أن المسائل التي خالف بها مذهبه قليلة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السيوطي عاش في آخر القرن الثامن الهجري، حيث سبق أن دُونَ فقه أهل السنة، وفقه بقية المذاهب الإسلامية الأخرى، وقد كثر المجتهدون والمخرّجون في كل مذهب من المذاهب، الذين لم يكتفوا بالافتاء في الحوادث الواقعة، بل افتوا فيما يُتوقع من حوادث، فأتسع الفقه التقديري، فأفتوا فيما يُعقل وفيما لا يُعقل وقوعه.

أضف إلى ذلك أن المسائل التي أفتي فيها كانت كثيرة جداً، بسبب اختلاف الأزمان واختلاف الاعراف في البلدان الإسلامية الكثيرة، نادراً ما تجد واقعة تحدث في عصر السيوطي، لم يكن قد وقع ما يشابهها في أحد الاقطار الإسلامية، ودوّنت الفتوى في كتب مذهب أو أكثر من المذاهب الإسلامية.

### جهود السيوطي في المذهب الشافعي

المجتهدون التابعون لمذهب من المذاهب، لم يكونوا جامدين، بل أسهموا في إحياء المذهب وتجديده في كل عصر من العصور، يُفتون فيما يقع من الحوادث بما يتفق مع الحال، وأحياناً كانوا يخالفون إمامهم ويقولون: هذا اختلاف زمان لا اختلاف برهان، ولو كان الإمام في عصرنا لقال مثل قولنا (٤٤).

ومن ناحية أخرى، فإن الاجتهاد لا يُنظر فيه فقط إلى الزمان، بل العبرة فيه بما قام به الفقيه من جهود علمية، وقد عرفنا، أن السيوطي بلغ درجة عالية في الفقه، فكان على إطلاع واسع في فقه المذهب الشافعي وفي مذاهب أهل السنة الأخرى، وله عدد هائل من المؤلفات شملت مختلف أنواع العلوم والفنون، بالإضافة إلى فتاواه الكثيرة والقيمة التي تبين لنا مدى تعمقه وتبحره في فهم القرآن الكريم والسنة الشريفة، مما جعله لا يجمد عند أقوال السابقين، ولا يقف حائراً أمام ما يستجد من وقائع.

ويمكن إجمال جهوده السيوطي في الفقه الشافعي بالأمور التالية:

أولاً: جهوده في الفقه وفتاواه عملت على تنمية المذهب الشافعي وازدهاره، فكان منذ تصدى للافتاء حتى عزوفه عنه، يفتي على وفق المذهب الشافعي، وكان يختار من الأقوال ما يرى أنه أقوى دليلاً أو أقرب إلى مراعاة مصالح الناس، أو أقوى قياساً أو أكثر موافقة للمذاهب، وهو في هذه الفتاوى، لم يغفل المقارنة بين مذهب الشافعي وغيره من مذاهب أهل السنة، ولكن مقارنته هذه جاءت عرضاً لتوضيح الموضوع، ومن أجل زيادة الفائدة، لا لذات المقارنة.

لقد تقيّد السيوطي بإصول الشافعي في اجتهاداته، وقليلاً ما خالفها، لذلك تعتبر ترجيحاته واختياراته من مذهب الشافعي، سواء تلك التي اعتمد فيها على القول القديم أم

الجديد للشافعي، أو تلك التي أفتى بها معتمداً على حديث يخالف ما نصّ عليه الشافعي، باعتبار أن مذهب الشافعي ما وافق الحديث، والأخذ بالحديث واجب. يقول يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م): ليس كل واحد يترك قول الشافعي ويأخذ بالحديث، بل ذلك خاص بالمجتهد الذي يغلب على ظنه أن الشافعي لم يعلم بالحديث، وهذا يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه الآخذين عنه» (٤٥).

واختيارات السيوطي هي آراء مختارة من الفقه الاسلامي كله من غير تقيّد بمذهب من بينها، ولكن مع هذا نراه أميل إلى المذهب الشافعي، وقد قام السيوطي بذكر جزء منها في كتابيه: التحدث بنعمة الله، وحواشي الروضة، وقام الاستاذ خليل الميس بذكرها في مقدمة تحقيقه لكتاب السيوطي: الرد على من أخلد إلى الأرض (٤٦).

وفي اختياراته هذه، نجد أن جزءاً منها موافق لمذهب الشافعي، وبعضها مخالف لمذهب الشافعي، وما تبقى وهو قليل لم يعتمد فيه على أقوال سابقة، بل إنفرد بالقول فيها. من هذه الاختيارات التي وافق فيها مذهبه نذكر: لحم الجوز لا ينقض الوضوء، والسواك إنما يكره للصائم بعد العصر لا بعد الزوال، وأوقات الكراهة لا تصلح فيها تحية المسجد، والجمع بين الصلاتين بعذر المرض تقديماً وتأخيراً جائز.

ومن اختياراته التي وافق فيها المذاهب الاسلامية:- الشعر يطهر بالدباغ تبعاً للجلد حيث يوافق الحنفية- توقف حل وطء الحائض بعد طهرها على الاستنجاء لا على الغسل، يوافق الاوزاعي- الجمعة تتعقد بأربعة أنفس أحدهم الإمام، ويوافق بذلك أبا حنيفة والاوزاعي- تارك الصلاة لا يُقتل بل يُعزّر بالحبس والضرب ونحوهما، وبذلك يوافق مذهب أبي حنيفة- يُعتبر في الحلف اللفظ والمعنى معاً، وهو متأثر بذلك بالمذهب المالكي، - الوقف على النفس صحيح، يوافق رأي أبي يوسف من الحنفية (٤٧).

### ومن فتاواه التي لم يعتمد فيها على قول سابق:-

- الترتيب في الوضوء شرط لا ركن.

- إثبات أن البسمة من الفاتحة ومن كل سورة بالقطع لا بالظن.

ومن اختياراته التي عثرنا عليها في بعض مؤلفاته، ولم يذكرها السيوطي ضمن اختياراته السابقة، نذكر:

- بعد الرفع من الركوع، يقول الإمام: سمع الله لمن حمده، ويقول المأموم: ربنا ولك الحمد، وهو في ذلك يخالف مذهبه الذي يرى إن كلا من الإمام والمأموم يقول بعد الرفع من الركوع: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد (٤٨)، ويوافق كلا من أبي حنيفة ومالك. وقد فصل السيوطي الحديث في هذه المسألة في رسالته: التشنيع في مسألة التسميع.

- النبي محمد صلى الله عليه وسلم، لم يصلّ التراويح عشرين ركعة، لأن الحديث الدال على ذلك ضعيف، لا يُحتجّ به، ويرى أن عدد ركعات التراويح ثمان ركعات (٤٩)، وقد بحث هذه المسألة تفصيلاً في رسالته: المصاييح في صلاة التراويح.
- السامع للمؤذن في حالة قيامه في المسجد، يجوز له أن يجلس، وإذا كان جالساً يحق له أن يضطجع، وإن كان مضطجعا، له أن يستمر على الاضطجاع، وكل هذا لم يذكره أحد من الشافعية في كتبهم، ولم يرد فيه نص من السنة (٥٠).
- إنه لو اجتمع زنا والردة، تطبّق عقوبة الرجم، لأنه يحصل مقصودهما، بخلاف ما لو قتل بالسيف، فإنه يحصل قتل الردّة دون الزنا، وهذه الفتوى لم يأخذها من أحد (سبق الإشارة إليها في ص ١٥ من هذا البحث).
- إن صلاة الجنازة توصف بالأداء والقضاء، فإذا دفن الشخص قبل الصلاة عليه، فيُصلّى على قبره، لأنها لو كانت حينئذٍ أداء، لم يحرم التأخير إليه وهو حرام، ويقول في هذه المسألة: «لم أرَ من تعرّض لها» (٥١).
- صلاة الجماعة فرض كفاية، وإنما سقط الفرض باقامتها بحيث يظهر الشعار في البلد (٥٢)، وهو بذلك يوافق الرأي الراجح في مذهبه.
- القذف يباح بالاكراه، يقول: «لم أرَ من تعرض له من الشافعية»، وهو بذلك يوافق الحنفية (٥٣).
- إمامة الأعمى كالبعير، ليس أحدهما أولى من الآخر (٥٤)، وهو بذلك يوافق مذهبه.
- لا يجوز للوصي عزل نفسه، لأن الموصي أوصى له لعلمه أنه تتوفر فيه الشفقة على أولاده وبذلك يوافق مذهب أبي حنيفة (٥٥).
- التيمم للخوف من شدة البرد لا يصح (٥٦)، يوافق في ذلك الحنفية والمالكية.
- تحريم الصلاة عند جلوس الإمام على المنبر يوم الجمعة، وهو بذلك يوافق سعيد ابن المسيب الذي يقول: «خروج الإمام يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام»، وكما يوافق النووي من الشافعية (٥٧).
- عمل المولد من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها، لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم وإظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف، وفي هذه المسألة، نجد السيوطي يخالف عدداً كبيراً من الفقهاء المسلمين الذين لا يجيزون المولد، ويعدونه من البدع السيئة (٥٨).
- وتجدر الإشارة إلى أن شغل السيوطي لمنصب الإفتاء مدة طويلة من الزمن جعلت فتاواه تمثل الفقه العملي التطبيقي، فقد اضطر إلى إعطاء أحكام للمسائل العملية، فبعض فتاواه

افتنى بها معلماً للناس ومرشداً لهم في أمور دينهم، وبعضها مما يتصل بحياة الناس في معاملاتهم في شتى المجالات.

وفي حالة عدم وجود نصٍّ على الواقعة، كان يعتمد في فتواه على مراعاة العرف، وما فيه تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية من رفع الحرج والضييق عن الناس، ومن الأمثلة على ذلك رسائله في الفقه منها: بسط الكف في اتمام الصف، وبذل العسجد لسؤال المسجد، وقطع المجادلة عند تغيير المعاملة، وفتح المغالِق من انت طالق، والنقول المشرقة في مسألة النفقة، وهدم الجاني على الباني، والانصاف في تمييز الأوقاف (٥٩)، وغيرها.

**ثانياً:** أضاف إلى المذهب الشافعي عدداً كبيراً من الكتب والرسائل تعتبر في غاية الأهمية، لا يمكن لطالب العلم أن يستغني عنها، وأضافت أشياء جديدة إلى ما كتبه السابقون، فعلى سبيل المثال يذكر في رسالته: اللمة في خصائص الجمعة أن شمس الدين محمد بن قيّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ/ ١٣٤٩) في كتابه: الهدى ليوم الجمعة، ذكر بضعاً وعشرين خصوصية، ولكنه أي السيوطي - جمع إحدى ومائة خصوصية (٦٠).

وفي رسالته: وصول الأمانى بأصول التهاني، يرى جواز التهنة واستحبابها بالمناسبات السعيدة كالأعياد والترقية في الوظيفة (٦١) وغيرها، وتعتبر هذه الرسالة فريدة من نوعها، ومثلها رسالة: حسن المقصد في عمل المولد، التي يرى فيها -كما ذكرنا- أن عمل المولد من البدع الحسنة التي يثاب عليها صاحبها.

ومن رسائله المهمة في الفقه أيضاً: الجهر بمنع البروز على شاطئ النهر، وجزء في صلاة الضحى، ورفع منار الدين وهدم بناء المفسدين (٦٢)، وغيرها من الرسائل.

**ثالثاً:** جمع فروع فقه المذهب الشافعي في قواعد كلية، وذلك في كتابه الأشباه والنظائر، ولا يخفى ما للقواعد الفقهية من أهمية كبيرة من حيث أنها تعتبر الأصول التي بنيت عليها الأحكام الشرعية، وبواسطتها يمكن الوقوف على كثير من اسرار الشريعة، وتساعد على تكوين الملكة الفقهية عند طالب الفقه، حيث يسهل عليه استخراج الأحكام الشرعية، ولا سيما تلك التي لا يوجد نصٌّ على حكمها. يقول السيوطي: «لقد نوعوا هذا الفقه فنوناً وأنواعاً وتناولوا في الاستنباط يداً وباعاً، وكان من أجل أنواع الفقه معرفة نظائر الفروع وأشباهاها» (٦٣). ويقول أيضاً: «اعلم أن فن الأشباه والنظائر فن عظيم، به يطلع على حقائق الفقه ومداركه ومآخذه واسراره، ويتميز في فهمه واستحضاره، ويقدر على اللاحق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة، والحوادث والوقائع لا تتقضي على ممر الزمان، ولهذا قال بعض اصحابنا: الفقه معرفة النظائر» (٦٤).

وهذا النوع من الفقه لا ينال ولا يدرك بالتمني، وإنما يدرك بالجد والاجتهاد، وكثرة

المطالعة ليلاً ونهاراً، والاخلاص في طلب الحقيقة، وتكريس الباحث كل وقته في البحث والدراسة (٦٥).

**رابعاً:** مؤلفاته في الفقه حفظت لنا أقوالاً كثيرة لعلماء كبار في المذهب الشافعي، دونوها في مؤلفات لم تصل إلينا إلا عن طريق مؤلفاته، وذلك بسبب ضياع أو تلف تلك المصنفات.

**خامساً:** بين منزلة كثير من الأحاديث الواردة في كتب الفقه من حيث إن كانت صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة، وبذلك يكون طالب الفقه على بينة من مرتبة الحديث عند الاستدلال به، فتجده على سبيل المثال يُضعف الأحاديث المستشهد بها على اشتراط أربعين نفساً لحضور صلاة الجمعة (٦٦)، وكذلك يُضعف الحديث الذي يشير إلى أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم صلى عشرين ركعة في التراويح (٦٧). كما يضعف بعض الأحاديث الواردة في الطهارة والصلاة (٦٨)، مثل: «من توضأ على ظهر كتب الله له عشر حسنات» (٦٩).

**سادساً:** كان له أثر كبير في إبقاء المذهب الشافعي يتمتع بسيادة على بقية المذاهب الفقهية، حيث كان مجتهد عصره، وعمدة الفقهاء والمحدثين، يقول تاج الدين السبكي: «هذان الاقليمان -مصر والشام- مركز ملك الشافعية، منذ ظهر مذهب الشافعية اليد العالية لاصحابه في هذه البلاد، لا يكون القضاء والخطابة في غيرهم» (٧٠).

ومن المعروف أنه منذ مجيء الأيوبيين حتى وفاة السيوطي بقي المذهب الشافعي مهيمناً على بقية المذاهب. وحتى بعد أن جعل السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (ت: ٦٧٦هـ/ ١٢٧٤م) القضاء على أربعة مذاهب، كان للقاضي الشافعي وحده الحق في تولية النواب في مدن مصر والشام، كما كان له وحده الحق في النظر في أموال اليتامى والأوقاف، وبذلك كانت له المرتبة الأولى في دولة المماليك (٧١).

وبوفاة السيوطي ومجيء العثمانيين الذين حكموا البلاد العربية وعلى الأخص مصر والشام، تغير الوضع، فأصبحت السيادة للمذهب الحنفي، حيث حصروا القضاء فيه.

## الخاتمة

رأينا أن السيوطي كان عالماً بكل ما تحويه هذه الكلمة من معنى، فقد خصص وقته وجهده للبحث والتأليف، ووجد سعادته في الدراسة والكتابة، وهو في مؤلفاته الكثيرة لم يقصد مغنماً دنيوياً، ولم يهدف إلى إرضاء ذوي الجاه والنفوذ، وإنما هدف إلى خدمة الدين واللغة العربية أولاً وأخيراً .

ونحن إذا وضعنا الرجل في الميزان، نجده لا يتصدر قائمة علماء الشافعية فحسب، بل يتصدر قائمة العلماء من المذاهب الأخرى، لما امتاز به من سعة المعرفة وتنوع الثقافة. وكثرة مؤلفاته الهامة في مختلف المجالات، والتي لا يستغني عنها أي باحث، تفرض علينا أن نقف من الرل موقف الإجلال والإكبار، والذي كان بحق من أعاجيب الزمان.

لقد درس كل العلوم الإسلامية وعلى رأسها الفقه، الذي درسه دراسة مقارنة واضحة، متعرفاً أسرارهِ وغاياته، فأخرج مما درس عنصراً حياً قوياً، أمدّ به جيله والأجيال التي جاءت بعده.

كشفت الدراسة، أن السيوطي قد دعا إلى فتح باب الاجتهاد بعد أن تم إغلاقه، فهو يرى أنه لا يجوز أن يخلو العصر من مجتهدين، فمتطلبات التطور تفرض دائماً إبداء الرأي وإصدار الفتاوى للحوادث المستجدة، فالفقيه المتعمق في دراسة الفقه وأصوله، والمتوفرة فيه شروط الاجتهاد، يجوز له أن يجتهد ، ولا يتقيد بأقوال الأئمة السابقين، بل يعطي رأيه في الواقعة حسب ما يؤدي إليه اجتهاده .

ومن ناحية أخرى، لم يتعصب لمذهب دون آخر، ولم يجمد عند أقوال أئمة مذهبه، ويرى أن الاختلاف في بعض المسائل يجب أن لا يؤدي إلى العداوة والتناحر بين أتباع المذاهب، وكيـل التهم من كفر وابتداع ونحو ذلك .

كما أوضحت الدراسة منزلة السيوطي بين فقهاء عصره، وأثبتت أنه كان مجتهداً منتسباً. وعرفت بجهود السيوطي في خدمة الفقه الذي يعتبر أهم العلوم الشرعية، وبيّنت أن السيوطي عاش ومات شافعيّاً، وإن مخالفته لمذهبه في بعض فتاويه لم تخرجه عن مذهبه. كما اظهرت أن كتبه في الفقه حفظت لنا كثيراً من أقوال السابقين ممن أخذ عنهم ، والتي دُوّنت في مراجع لا تعرفها المكتبة العربية والإسلامية إلا عن طريق ذكرها في مصنفاته.

وبيّنت الدراسة أن أهم كتبه في الفقه هو الأشباه والنظائر، حيث أثبت فيه تفوقاً واضحاً على كل من كتب في القواعد الفقهية.

إن قيمة كتبه في الفقه لا ترجع إلى جديد قدّمه الرجل وإنما تكمن في جمعه لجهود

السابقين، هذا العمل لا يعد قليلاً بالنسبة لعصره، أضف إلى ذلك أن كتبه حوت عدداً هائلاً من المراجع التي اعتمد عليها ، والتي ترشد الباحث إلى الينايع الاساسية التي ينبغي أن ينهل منها في بحوثه ودراساته، وهذا باعتقادنا كاف لأن يجعلنا نجلّ الرجل ونقدّره.

وأخيراً، فإنني اتقدم إلى المهتمين بالدراسات الإسلامية بهذا العمل المتواضع في محاولة لابرار دور عالم من علماء المسلمين الكبار في مجال الفقه، فإنني أسأل الله سبحانه، أن يكون نافعاً للباحثين والدارسين، وندعو الله أن يوفقنا إلى إلقاء ضوء على جوانب أخرى من فكره لم تبحث بعد .

وما أحوجنا في هذا العصر إلى علماء امثال السيوطي بعيدين عن روح العصبية المذهبية المقيتة، وبعيدين عن الجمود على حرفية النصوص، لكي ينهضوا بهذه الأمة، ويجنبوها الانزلاق في متاهات الحزبية المذهبية التي فرقّت الأمة واضعفت وحدتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

## المراجع

- القرآن الكريم :
- ابن العماد، عبدالحى، «شذرات الذهب» ٤م في ٨ج، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن إياس، محمد بن أحمد (ت: ٩٣٠هـ/ ١٥٢٤م)، «بدائع الزهور في وقائع الدهور» ٥ج، تحقيق محمد مصطفى، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦٠م.
- أحمد شلبي، «السيوطي والدراسات القرآنية»، مجموعة بحوث عن السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- أحمد عامر، «الحضارة الإسلامية والمشكلات السياسية المعاصرة»، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥م.
- أحمد عمر هاشم، «السيوطي مفسراً»، مجموعة بحوث عن السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت: ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) سنن الترمذي، ٥ج، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حسنين محمد ربيع، «منهج السيوطي في كتابه التاريخ»، مجموعة بحوث عن السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م.
- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن (ت: ٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م)، «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» ٦م في ١٢ج، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت: ٩١١هـ/ ١٥٠٥م)، «أدب الفتيا»، تحقيق محمد عماوي ومحمد رواشده، المكتب الإسلامي، بيروت ودار عمار، عمان، ١٩٨٥م.
- السيوطي، «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.
- السيوطي، «الأشباه والنظائر في الفروع»، دار الفكر، القاهرة.
- السيوطي، «الرد على من اخلد إلى الأرض»، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- السيوطي، «مجموعة رسائل السيوطي، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- السيوطي، «الحاوي للفتاوي» ٢ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.



- السيوطي، «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد»، تحقيق فواد عبدالمعمر، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٣م.
- السيوطي، «الرسائل التسع»، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٨٥م.
- السيوطي، «تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه»، ضبط وتعليق البسيوني مصطفى وزميله، دار الشروق، جدة، ١٩٧٩م.
- السيوطي، «التطريف في التصحيح في الحديث الشريف»، تحقيق علي حسين البواب، دار الفائز للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨م.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت: ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» ٢ج، دار المعرفة، بيروت.
- عبدالحكم السيد علتم، «السيوطي محدثاً»، مجموعة بحوث عن السيوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٢٩٢-٢٧٤.
- عبدالكريم زيدان، «المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية»، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.
- عمر الاشقر، «تاريخ الفقه الإسلامي، ط ٣، دار النفائس، عمان، ١٩٩١م.
- الغزّي، نجم الدين محمد بن أحمد (ت: ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م)، «الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة» ٣ج، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، المطبعة الامريكية، بيروت، ١٩٤٥م.
- محمد أبو زهرة، «الشافعي، حياته وعصره، آراؤه وفقهه»، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٨م.
- «ابن تيمية، حياته وعصره، آراؤه وفقهه»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨م.
- «اصول الفقه»، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨م.
- محمود رزق، «عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي» ٨ج، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٦٢م.
- وهبة الزحيلي، «الفقه الإسلامي وأدلته» ٨ج، ط ٣ و ٢ دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م.

## الهوامش:

- (١) السيوطي (ت: ٩١١هـ/١٥٠٥م) تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد، تحقيق فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ١٩٨٣م، ص ٦٥.
- (٢) اسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٣هـ/١٧٤٩م)، تصحيح وتعليق أحمد القلاش، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م، ج ١ ص ٢٨٢.
- (٣) السيوطي، الرد على من أخلد الى الأرض وجهل ان الاجتهاد فرض، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٦٨، ٧٤، ٧٦.
- (٤) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٢٦.
- (٥) السيوطي، الرد على من أخلد الى الأرض، مرجع سابق، ص ١٤.
- (٦) محمد أبوزهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص ٣٩٢.
- (٧) المرجع نفسه، ص ٣٩٤.
- (٨) المرجع نفسه، ص ٣٩٦-٣٩٧.
- (٩) المرجع نفسه، ص ٣٩٧.
- (١٠) السيوطي، الرد على من أخلد الى الأرض، مرجع سابق، ص ١١٢.
- (١١) المرجع نفسه ص ١١٢-١١٣.
- (١٢) السيوطي، تقرير الاستناد، مرجع سابق، ص ٦٩.
- (١٣) السيوطي، الرد على من أخلد الى الأرض، مرجع سابق، ص ٦٩.
- (١٤) المرجع نفسه، ص ١١٦.
- (١٥) محمد بن أحمد الغزّي (ت ١٠٦١هـ/١٦٥١م) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج ٣، تحقيق جبرائيل جبور، المطبعة الأمريكية، بيروت، ١٩٤٥م، ج ١، ص ٢٢٨.
- (١٦) السيوطي، الرد على من أخلد الى الأرض، مرجع سابق، ص ١١٧.
- (١٧) المرجع نفسه، ص ٩.
- (١٨) المرجع نفسه، ص ١٤.
- (١٩) حسنين محمد ربيع. «منهج السيوطي في كتابه التاريخ» مجموعة بحوث عن السيوطي،

- الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٥٠، نقلاً عن المزهري للسيوطي ج ٢ ص ٣١٩.
- (٢٠) علي حسين البواب، التطريف في التصحيح في الحديث للسيوطي، دائرة الفائز للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٨، ص ٦.
- (٢١) الغزّي، الكواكب السائرة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٨.
- (٢٢) محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج ٢، دار المعرفة، بيروت، ج ١ ص ٣٢٨.
- (٢٣) الغزّي، الكواكب السائرة، مصدر سابق، ج ١، ص ٢٢٨.
- (٢٤) السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق، ج ٤، ص ٦٦.
- (٢٥) أحمد عامر، الحضارة الإسلامية والمشكلات المعاصرة، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٣٥.
- (٢٦) السيوطي، الأشباه والنظائر في الفروع، دار الفكر، القاهرة، ص ٤.
- (٢٧) المصدر نفسه، ص ٥.
- (٢٨) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٢٩) المصدر نفسه، ص ٤.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.
- (٣١) المصدر نفسه، ص ١٦.
- (٣٢) السيوطي الحاوي للفتاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥م، ج ١ ص ٥.
- (٣٣) سورة الأعراف، آية ٥٤.
- (٣٥) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج ١ ص ٣٠٦. وانظر ص ١٦ من هذا البحث.
- (٣٥) محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ/٨٩٢م) سنن الترمذي، ج ٥، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٧٨.
- (٣٦) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج ١ ص ٣٣٨.
- (٣٧) المصدر نفسه ص ٢٤٨.
- (٣٨) عبدالحى أحمد بن العماد (ت: ١٠٨٩هـ/١٦٧٩م) شذرات الذهب، ٤م في ٨ ج، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٨ ص ٥٢.

- (٣٩) السخاوي، الضوء اللامع، مصدر سابق ج ٤ ص ٦٦.
- (٤٠) البسوني مصطفى، تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسيوطي، دار الشروق، جدة ١٩٧٩ م. ص ٧٧.
- (٤١) السيوطي، الرد على من زخلد الى الأرض، مرجع سابق، ص ١٦٧.
- (٤٢) سورة النساء، آية ٥٩.
- (٤٣) محمد أبوزهرة، الشافعي حياته وعصره آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٨٢.
- (٤٤) محمد أبوزهرة، ابن تيمية: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٨ م، ص ٤٤١.
- (٤٥) محمد أبوزهرة، الشافعي، مرجع سابق ص ٣٨٢.
- (٤٦) خليل الميس، الرد على من أخذ الى الأرض للسيوطي، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٣.
- (٤٧) وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ٨ ج، ط ٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩ م، ج ٨، ص ١٩٠.
- (٤٨) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٦.
- (٤٩) السيوطي، مجموعة رسائل السيوطي، مكتبة التراث الاسلامي، القاهرة، ١٩٨٨ م، ص ٣٢٥.
- (٥٠) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج ١، ص ٣٢.
- (٥١) السيوطي، الأشباه والنظائر في الفروع، مصدر سابق، ص ٢٠٢.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
- (٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
- (٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٨.
- (٥٧) السيوطي، مجموعة رسائل السيوطي، مرجع سابق، ص ١٠٠.
- (٥٨) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مرجع سابق، ج ١، ص ١٨٩.
- (٥٩) انظر هذه الرسائل وغيرها في الجزء الأول من الحاوي للفتاوي للسيوطي.

- (٦٠) السيوطي، مجموعة رسائل، مرجع سابق، ص ٨٥.
- (٦١) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج١، ص ٧٩.
- (٦٢) انظر هذه الرسائل وغيرها في الجزء الأول من كتاب الحاوي للفتاوي للسيوطي.
- (٦٣) السيوطي، الأشباه والنظائر في الفروع، مصدر سابق، ص ٢.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٥.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٣.
- (٦٦) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج١، ص ١٦٩.
- (٦٧) السيوطي، مجموعة رسائل السيوطي، مرجع سابق، ص ٣٢٥.
- (٦٨) السيوطي، الحاوي للفتاوي، مصدر سابق، ج١، ص ٣٣٨.
- (٦٩) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، ج١، ص ٨٧.
- (٧٠) محمد أبوزهرة، الشافعي، مرجع سابق، ج١، ص ٣٩٤.
- (٧١) المرجع نفسه، ص ٣٩٥.